

ورقة عمل حول
تحديات عملية الرصد والتقييم
لتطبيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها

المخلص التنفيذي

إعداد

د. نهى المكاي

القاهرة : ٦ - ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

تحديات عملية الرصد والتقييم لتطبيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها
جامعة الدول العربية
مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

تمهيد

تعد أهداف التنمية المستدامة SDGs أكثر شمولية من الأهداف الإنمائية للألفية MDGs. و قد سعت أهداف التنمية المستدامة إلى الاستجابة إلى الكثير من أوجه القصور التي عانت منها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تلك المتعلقة بالجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة و منها القيمة الكيفية و الكمية للتنمية، و الجانب التوزيعي للنمو و العدالة والشفافية والمساءلة والإدماج من خلال المشاركة. وأخيرًا، تؤكد منظومة أهداف التنمية المستدامة على ترابط كل الأهداف.

و قد عملت المنطقة العربية على إدماج أهداف التنمية المستدامة في رؤيتها للتنمية المستقبلية وفقًا لإعلاني شرم الشيخ والقاهرة و قامت عدة دساتير عربية بنثبيث الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بينما يقوم عدد من الدول العربية بإدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية مما يعطى أهداف التنمية المستدامة الشرعية الوطنية و يدرج جهود الرصد و التقييم لأهداف التنمية المستدامة ضمن الجهد الوطنى.

تحدى الرصد و التقييم

تعدد أهداف و غايات التنمية المستدامة (١٧ هدف و ١٦٩ غاية) يمثل تحديا واضحا لمؤسسات الرصد و التقييم و لعملية القياس كما انه يثقل على نظم الاحصاء الوطنى و هو ما يستدعى ايجاد و تفعيل اليات تنسيق تضمن مشاركة كل شركاء التنمية من اجل التعامل الامثل مع تلك التحديات.

الرسالة الرئيسية لهذه الورقة

معظمنا ينظر إلى الرصد والتقييم على أنه عملية فنية بحتة لتصميم أهداف قابلة للقياس وتحديد المؤشرات التي من شأنها إخبارنا عن المسافة التي تفصلنا عن تحقيق الأهداف. وحين يُنظر إلى الرصد والتقييم بهذه الطريقة، تتمحور التحديّات حول مدى ارتباط المؤشرات بالمخرجات وإمكانية وتكلفة جمع البيانات حول كل مؤشر. ولكن في ضوء ما سبق ذكره عما تشكله أهداف التنمية المستدامة من تحدى لعملية الرصد و التقييم و لمؤسساته و بما أن أهداف التنمية المستدامة قد سعت إلى تدارك أوجه القصور والى التعلم من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، فأنا بحاجة إلى النظر إلى عملية الرصد والتقييم بطريقة مختلفة.

الرصد المعرّف على نطاق واسع: تقاطعية و تشابك أهداف التنمية المستدامة

إن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية MDGs هو ضرورة تعريف الرصد بطريقة أعمّ بهدف ضبط ثم تصحيح عملية معقّدة كعملية تحقيق التنمية المستدامة. وإذا ما تم تعريفه على نطاق واسع، فإنه سيتمّ تصميم الرصد ليقوم بـ:

- متابعة النتائج القابلة للقياس – و تقيّم التقدّم المحرز نحوها ؛
- تتبّع تقاطعية الأهداف و تشابكها عبر تقييم أثر التقدّم التبايني نحو الأهداف على النتائج الكلية.

التقييم المعرّف على نطاق واسع: تقويم اليات التنفيذ

تحقيق النتائج لا يقتصر على الحلول التقنية وحسب؛ فهو يتعلق أيضًا بتعديل الممارسات المؤسسية و إدخال الابتكارات التنظيمية و المتعلقة بالسياسات العامة. إن عمليات التقييم الحالية غالبًا ما لا تبذل جهدًا كافيًا لضبط المعلومات اللازمة لتقويم اليات و انظمة التنفيذ. ولكي تبذل عملية التقييم هذا الجهد، يتطلب الأمر رصد بعض المؤشرات المؤسسية الكيفية و منها:

١. مهارات إدارة التغيير لكوادر الإدارة الوسطى على المستويين الوطني ودون الوطني؛
٢. درجة التداخل في الصلاحيات بين الجهات العامة المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة؛
٣. الهياكل التحفيزية الملائمة للتنسيق داخل الوكالات الحكومية؛
٤. درجة حرية النفاذ إلى المعلومات ؛
٥. آليات الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني.

عملية رصد و تقييم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ظل الكارثة السورية

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مساهمة في التنمية بوجه عام وفي مرونة دول المنطقة في مواجهة الأزمات و منها تحدى إدراج اللاجئين و النازحين داخليًا في عملية التنمية. وتشير الأرقام الأخيرة إلى ضخامة العبء مع احتدام الازمة الاقتصادية في كل دول المنطقة المضيفة. تضفي الكارثة السورية أهمية خاصة على عملية الرصد و التقييم و ذلك بسبب التحدى الاضافى حول رصد و تقييم تمتع اللاجئين و النازحين بالخدمات في الدول المضيفة و ذلك فيما يخص كل اهداف و غايات التنمية المستدامة .

ست توصيات لتوفير مناخ عام موثى

١ **تصنيف البيانات يعزّز الرصد و التقييم:** علّمتنا تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، لطالما ترافقت النجاحات الوطنية مع زيادة التفاوت داخل الدولة الواحدة. و عليه فان البيانات المصنّفة مكانيًا و محليا سيكون مفتاح تحقيق النجاح. **عملية التصنيف المرجوة تتضمن انتاج بيانات تمكن من رصد النتائج و المخرجات و تمكن من متابعة الكم مع الكيف.** يستلزم هذا اهتمام خاص و عاجل بمهارات صناعة المؤشرات في تواصل مع شركاء التنمية. و قد يكون لجامعة الدول العربية كبيت خبرة دور هام في خلق مجال التعلم و التنسيق.

٢ **الشراكة مع الحكومات المحلية:** يمكن لعملية مراقبة تشابك و ترابط الاهداف و مراقبة الكم جنب الكيف و النتائج مع المخرجات أن تكون شاقّة على مستوى الدولة؛ أسهل على المستوى دون الوطني

مما سيتطلب عقد شراكات على المستوى المحلي مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما سيتطلب تحسين جمع البيانات المصنفة وتحليلها على المستوى المحلي وتحسين المهارات الإدارية (المالية وغيرها) على المستوى المحلي.

٣ الشراكة مع المجتمع المدني: من المهم بـمكان التحضير للتنفيذ الفعال والكفاء لعملية رصد و تقييم بشراكة مع المجتمع المدني، و قد يكون مفيد في هذا الصدد عمل بروتوكول تفاهم إقليمي حول دور المجتمع المدني كطرف ثالث مراقب للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة. وينبغي استكمال ذلك بمنظمات المجتمع المدني الإقليمية. وينبغي أن يُمكنوا للمساعدة على وضع المعايير وضمان جودة الخدمات والمهن.

٤ الشراكة مع مؤسسات إنتاج المعرفة: إن دور مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحوث في دعم عملية رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة هو دور جوهري. تضم مؤسسات الإنتاج المعرفي خبراء في القطاعات التعليمية و الصحية و غيرها في مقدورهم تأمين تحاليل واقتراحات من شأنها التركيز على ترابط أهداف التنمية المستدامة و تداخل نتائجها و اقتراح حلول لادارة التغيير والتنسيق بشرط تمكين هذه المؤسسات من الانخراط في الدراسات ذات التوجه العملي و التواصل مع المجتمعات المحلية وإنتاج المعرفة المتعلقة بالسياسات.

٥ الشراكة مع القطاع الخاص: في وقت تشهد المنطقة فيه خصخصة متزايدة للخدمات الأساسية، يجب التفكير في تفعيل دور القطاع الخاص لكي يدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال ادراج ممارساته واستثماراته على طول السلسلة القيمة الإنتاجية في عملية الرصد و التقييم. كذلك يتعين التفكير في كيفية تشجيع القطاع الخاص و مؤسسات العطاء الاجتماعي على الاستثمار في ادوات المعرفة و التحليل.

٦ إدماج المرأة واللاجئين: ينبغي التواصل مع المنظمات الشعبية والمجتمعية للمرأة وذلك لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييمه. واستحداث مؤشرات لتتبع اهداف التنمية المستدامة من منظور اللاجئين و النازحين مما سيكون ابداع محمود قد يسهم في إصلاحات مطلوبة تدخل على الالتزامات الدولية والسياسات الإقليمية و المحلية فيما يخص العمالة و التأمين الاجتماعي و الخدمات في وقت تنح فيه الموارد.

الآلية التنفيذية لعملية الرصد و التقييم

تتعدد النماذج المؤسسية التي تضمن الآلية تنفيذ ناجزة للرصد و التقييم. وای كان النموذج المتبع فان اهم اهدافة يجب ان تكون التنسيق في الرصد و في التقييم ثم المتابعة. اهم هذه النماذج المؤسسية المتاحة هي: تعيين مقررین في كل وزارة على حدى او تحديد وزارة بعينها تتولى مسؤولية الرصد و التقييم او تشكيل لجنة وزارية من كل الوزارات المعنية او تشكيل مجلس على المستوى و مستقل عن اى من الجهات الرسمية و له كل الصلاحيات. سوف تتحدد الآلية حسب ظروف كل دولة و لكل نموذج عيوبه و مميزاته. و لكن يتعين علينا عند الاختيار ضمان الكم الاوفر من مقومات النجاح و منها: الصلاحية للتواصل المباشر مع رئيس الحكومة و الوزارات المعنية و تمكين المؤسسة بالموارد المالية و البشرية و حرية الحصول على المعلومات و حرية التواصل مع المجتمع من قطاع خاص و مدنى و المسؤولية عن اصدار التقارير الدورية عن الاهداف الانمائية.